محكمة ايطالية تأمر باعادة محاكمة مغربي وتونسيين اتهموا بالارهاب

القضاء الالماني يفكر في محاكمة المغربي المتصدق للمرة الثالثة بسبب اعتداءات نيويورك

■ روما ـ كارلسروه (المانيا) ـ ا ف ب: اعتبرت محكمة القضاء الفدرالية الالمانية امس الخميس انه من المحتمل اجراء محاكمة ثالثة للمغربي منير المتصدق اول متهم في العالم بالتورط في اعتداءات الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة.

واعلن كلاوس تولكسدورف رئيس الغرفة القضائية الثالثة في المحكمة الفدرالية الالمانية ومقرها في كارلسروه (جنوب غرب) «حسب تقديراتنا الاولية كل القرائن تدعو الى الاعتقاد ان طلب مراجعة الحكم الذي تقدمت به النيابة الفدرالية سيكلل بالنجاح».

وقد بدأ القضاء النظر امس الخميس في الطعن الذي اودعه الاتهام الذي يريد اعادة محاكمة المتصدق، عضو بتهمة التواطؤ في القتل، فيما هو مدان حتى اليوم بالسجن سبع سنوات لانتمائه الى منظمة ارهابية. ومن المقرر صدور قرار نهائي في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، حول احتمال اجراء محاكمة جديدة.

وكانت المحاكمة الاولى التي بدأت في تشرين الاول/اكتوبر 2002 بتهمة «التواطؤ في جريمة» انتهت في شباط/فبراير 2003 باصدار حكم بالسجن 15 سنة.

لكن في اذار/مارس 2004 الغت محكمة الاستئناف الالماني الحكم وامرت باعادة محاكمته معتبرة ان حقوق الدفاع لم تحترم بشكل كامل. وفي الاشهر التالية افرج عن المتصدق في انتظار محاكمته.

وفي اب/اغسطس 2004 مثل المتهم حرا طليقا امام المحكمة لكن بعد سنة حكم عليه في الاستئناف بالسجن سبع سنوات للانتماء الى «خلية هامبورغ» التي يُعتقد ان معظم الانتحاريين الذين نفذوا اعتداءات الحادي عشر من ايلول/سبتمبر بما فيهم المصري محمد عطا ينتمون اليها.

لكن محكمة الاستئناف لم تأخذ في الاعتبار تهمة «التواطؤ في جريمة» معتبرة ان الطالب اذا كان على علم «بان امرا عظيما سيجري في الولايات المتحدة بطائرات» لا شيء يدل على انه كان «يعلم تفاصيل» المخططات.

في سياق اخر، اعلن محامو المتهمين ان محكمة النقض الايطالية امرت باعادة محاكمة مغربي وتونسيين تمت تبرئتهم السنة الماضية من تهمة التورط في الارهاب الدولي واثار وضعهم جدلا في ايطاليا.

وكانت محكمتا بداية واستئناف امرتا باخلاء سبيل الرجال الثلاثة في كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2005 مع ان النيابة العامة في ميلانو كانت تتهمهم بدعم الارهاب الدولي.

وما زال التونسيان عبد العزيز بويحيى وعلي تومي في ايطاليا لانهما بعد تبرئتهما من تهمة الارهاب حكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات بعد ادانتهما بـ«تشكيل عصابة اجرامية» تهدف الى المساعدة على الهجرة غير الشرعية وفق ما افادت وكالة انسا الايطالية.

اما المغربي محمد زكي فان السلطات الايطالية ابعدته الى بلاده معتبرة انه «خطير» رغم قرار المحكمتين.

واعلن محامي محمد زكي فاينر بوراني لوكالة فرانس برس ان «النائب العام في محكمة النقض طلب تأكيد الافراج لكن القضاة قرروا اعادة المحاكمة، انه لامر غريب».

وامام محكمة النقض من الان مهلة ثلاثين يوما لرفع مبررات قرارها.

واثار الافراج عن الرجال الثلاثة المتهمين بالانتماء الى منظمة انصار الاسلام ومحاولة تجنيد انتحاريين للقتال في العراق، جدلا في ايطاليا واحتجاج العديد من وزراء الحكومة السابقة التي كان يرأسها سيلفيو برلوسكوني على قرار القضاة.

ورفضت قاضية المحكمة الابتدائية التي اصدرت الحكم، تهمة دعم الارهاب الدولي معتبرة ان المتهمين خططوا «لحرب عصابات» في العراق وليس «لنشاطات تهدف الى زرع الرعب بشكل عشوائي».

وتمت تبرئة محمد زكي بعد ذلك بشكل كامل في محكمة الاستئناف.

وبين خروجه من السجن وابعاده الى المغرب قال محمد زكي انه خضع لاستجواب عناصر اجهزة الاستخبارات الامريكية في مكاتب نيابة ميلانو بدون حضور محاميه.

منير المتصدق في واحدة من جلسات محاكمته بالمانيا العام الماضي

حراك سياسي واجتماعي في المغرب لـ«تطهير» الحياة العامة بعد فضائح فساد الانتخابات الاخيرة

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

يعرف المغرب منذ عدة اسابيع حراكا سياسيا واجتماعيا لـ«تخليق» الحياة العامة والدفع بمنظمات المجتمع المدني لدور اكبر في مراقبة السلطات والادارة والاحزاب. ويعود هذا الحراك الى ما عرفته انتخابات جرت في الثامن من ايلول/سبتمبر الماضي من فساد كشف انتماء الفاسدين الى مختلف التيارات السياسية وايضا الكشف عن تورط مسؤولين امنيين كبار في شبكات تهريب المخدرات.

وحفلت الصحف المغربية بتقارير حول عدد كبير من قضايا الفساد الخطيرة مثل شبكات الاتجار في الأعراض وتجارة الجنس، خلايا لجماعات اصولية متشددة تدعو للعنف واستشراء المال الحرام في انتخابات مجلس المستشارين الأخيرة وتواطؤ بارونات المخدرات والتهريب مع مسؤولين أمنيين من رتب مختلفة وأجهزة متعددة.

وتشكلت لمواجهة هذه الظواهر التي كانت في السابق معششة في الحياة المغربية دون الكشف عنها جمعيات لتخليق الحياة العامة اخذت اسماء متعددة ووجدت في السهرات الرمضانية فرصة لعقد ندوات واجتماعات تقرأ الظواهر وتوصي بآليات لمحاربتها.

وفي هذا الاطار دعا حزب البديل الحضاري ذو التوجهات الاصولية المعتدلة الى تشكيل جبهة وطنية لمحاربة الفساد.

وقال بلاغ للحزب ارسل للقدس العربي ان ملفات الفساد التي تطرح أبانت عن حجم الهشاشة التي تطال دواليب الدولة، وتهدد مسار الانتقال نحو الديمقراطية، وتعرقل مجهودات الطي النهائي لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتكرس الافلات من العقاب في الجرائم السياسية والاقتصادية.

واوضح البلاغ ان المغرب اصبح «أمام آلة فساد وافساد رهيبة تقف حجر عثرة أمام أية مبادرة أمل باتجاه توافق وطني حقيقي لبناء دولة القانون والديمقراطية، آلة فساد وافساد تكرس البؤس والحرمان والتفقير والتهميش في صفوف أبناء وطننا الحبيب وتحمي المصالح غير المشروعة للضالعين في هذه المأساة الوطنية، أولئك الذين يقتاتون من واقع الفساد والافساد هذا ويمدونه بوسائل الاستمرار والهيمنة».

واضاف البلاغ «بكل صراحة وشجاعة الخرق قد اتسع على الراقع، وحجم خيانة الأمانة والوطن والشعب قد بلغ حدا بات يهدد مصير المغرب ووحدة ترابه وشعبه، ويرسم معالم مستقبل كالح لن تنفع معه الخطابات المتخشبة والمؤامرات السياسوية».

وندد الحزب الذي حصل على رخصة العمل السياسي في وقت سابق من العام الماضي بما وصفه انتهازية حزبية وقال «لقد أبانت كل المؤشرات عن نية وعزم ملك البلاد على شن حرب على كل مناطق الفساد ومنابت الافساد التي امتدت حتى طالت أمن القصور». واضاف «المؤسف أنه في الوقت الذي يبدي فيه القصر ارادة حازمة في التصدي لمافيا الفساد والمفسدين، تُظهر بعض الفعاليات الحزبية انتهازية مقيتة، تعاكس تيار الحداثة والحكامة الرشيدة، ان عبر التغاضي المشين عن استعمال المال الحرام في انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين أو احتضان ضالعين في تهريب المخدرات والبشر. مما يؤدي الى تشويه كل المسلسل الانتخابي ودفع المواطنين الى المزيد من العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، بما لا يخدم مسعى المغرب الحديث في توسيع مساحات المشاركة الشعبية، لكي تعكس المؤسسات المنبثقة عنها، بحق، الوجه الشريف والمشرق لمغرب القرن 21».

وبدأت النيابة العامة في عدد من المدن المغربية التحقيق مع 12 عضوا في مجلس المستشارين فازوا في الانتخابات التي جرت في ايلول/سبتمبر الماضي وكشف تنصت على هواتف هؤلاء افسادهم للعملية الانتخابية من خلال شرائهم اصوات الناخبين الكبار وينتمي هؤلاء الى تيارات سياسية مختلفة.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أحيلوا لحد الآن على القضاء 67 شخصا مرتبطين بافساد تلك الانتخابات بتهم «الرشوة والحصول ومحاولة الحصول على صوت ناخب أو عدة ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات قُصد بها التأثير على تصويتهم».

وأوضح بلاغ لوزارة العدل المغربية أنه بناء على نتائج التحريات التي قامت بها الشرطة أجري تحقيق «في مواجهة كل من قامت ضده شبهات كافية على تورطه في بعض الأفعال التي يجرمها القانون» وقال البلاغ أن الأمر يتعلق بـ35 شخصا منهم12 أعلن فوزهم في انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين وخمسة برلمانيين ونائب برلماني لم يتم انتخابه في الاستحقاقات المشار اليها سابقا و17 شخصا منهم من يشتغل في سلك الوظيفة العمومية أو في القطاع الخاص أو منتخب جماعي.

وأشار المصدر الى أنه في سياق الأبحاث التي أمرت بها النيابات العامة بناء على الشكايات المقدمة لها أو بصفة تلقائية استنادا لما وصل الى علمها ولما تناولته الصحافة تمت متابعة32 شخصا آخرين، أحيلوا على المحاكم الابتدائية المختصة لمحاكمتهم حول ما هو منسوب اليهم من خرق للقوانين الانتخابية، علما بأن الأبحاث ما زالت جارية بشأن 166 قضية 12 منها كانت موضوع شكايات مقدمة من طرف أشخاص أو هيئات، و154 قضية أحيلت تلقائيا من طرف النيابات العامة على الشرطة القضائية.

وكان وزيرا العدل والداخلية وقعا في بداية الصيف الماضي وثيقة حول الحرص على سلامة الممارسة الانتخابية من جميع الشوائب والخروقات المشينة المفضية الى التأثير على ارادة الناخبين مع رصد جميع الحالات المرتبطة باستعمال المال لشراء الذمم واجراء الأبحاث والتحريات الضرورية بشأنها لضبط كل المخالفين لأحكام القانون وتقديمهم الى العدالة.

ونفت مصادر قضائية أن يكون المستشارون المتابعين سيحضرون جلسة افتتاح البرلمان اليوم الجمعة وقالت انهم لن يتمكنوا من مغادرة المدن التي يقطنون بها وذلك تنفيذا لأمر قضائي وسيطلب منهم الالتزام اليوم بقرار توقيع كل منهم على المحضر لدى الضابطة القضائية.

ووجه حزب البديل الحضاري نداء «الى كل شرفاء المغرب على اختلاف انتماءاتهم السياسية والمرجعية من سياسيين وجمعويين وحقوقيين ومفكرين ومثقفين واعلاميين واقتصاديين، من أجل بناء جبهة وطنية لمناهضة الفساد تتأسس على أرضية ميثاق وطني يرجع اليه الجميع ويكون بمثابة مدونة سلوك للتصدي لأي فاسد وأية عملية افساد، جبهة من أجل التصدي للتطرف والعنف مهما كان مصدره ومبرراته ومن أجل التصدي للرشوة ونهب المال العام وللتهريب والمخدرات والاتجار في الأعراض والتصدي لاستعمال المال الحرام في الانتخابات وشراء الذمم وللفساد الاداري وحماية المكتسبات ودعم أية خطوة اصلاحية وللحيلولة دون استمرار عدم المحاسبة والافلات من العقاب، جبهة من أجل القيام بالاصلاحات السياسية والدستورية».

وقال البلاغ ان بناء الجبهة الوطنية لمناهضة الفساد ضرورة تاريخية ومطلب آني، اذ بدون تطهير جهاز القضاء والأجهزة الساهرة على أمن المواطنين من الفاسدين، وبدون بناء أحزاب خالية من مزوري الانتخابات ومروجي المخدرات، وبدون متابعة ومحاكمة ناهبي المال العام ومرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، فان التمترس بمقولات الانتقال الديمقراطي والمشروع الحداثي يصبح لغوا وكلام ليل يمحوه النهار.

ودعا الحزب الفاعلين السياسيين والحقوقيين لخوض المعركة في الاتجاه الصحيح عوض الانشغال بمعارك تافهة لا تعمل الا على تقسيم المجتمع المغربي الى جزر وقبائل متناحرة لا تعرف الا خطاب العنف والاقصاء، واستغلال أحداث معزولة من أجل الدفع في اتجاه ايجاد اصطفافات تعلي من الخطاب الاستئصالي الذي أثبت خطورته على أمن المغرب واستقراره.

من جهة اخرى قالت مصادر حقوقية مغربية ان الناشط الامازيغي أحمد الدغرني الأمين العام للحزب الأمازيغي الديمقراطي المغربي والكاتب العام السابق للمجس الوطني للتنسيق بين الجمعيات الأمازيغية بالمغرب و محامي بالرباط تعرض لمحاولة اغتيال من قبل مجهولين صدموا سيارته من الخلف وارتمت في حفرة وسط غابة مهجورة بالمنعرج الخطير الذي يربط حي رياض /الرباط بطريق السيار نحو تمارة وقال الدغرني انه تعرض بعد الحادث لاساءات من رجال الدرك. وتصدر في عدد من المدن المغربية عرائض التضامن مع الدغرني.

رئيس الوزراء البريطاني يعبر عن رغبة بلاده في اقامة شراكة مع ليبيا

■ طرابلس ـ يو بي أي: أعرب رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير عن رغبة بلاده في اقامة شراكة بريطانية ـ ليبية في مجال التجارة والاستثمار.

جاء ذلك في رسالة بعث بها بلير الى الزعيم الليبي معمر القذافي الذي تسلمها من المستشار البريطاني الخاص بالسياسة الخارجية نايجل شينوالد، حسب ما أوردت وكالة الأنباء الليبية الرسمية امس الخميس.

وقالت الوكالة الليبية ان بلير شدد في رسالته على حرص بريطانيا على توسيع التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات خصوصا في مجالات العلوم والدفاع والصحة والهجرة غير الشرعية.

وأشارت الى أن رئيس الحكومة البريطانية أثنى على مسيرة العلاقات القائمة بين بلاده وليبيا «وأشاد بجهود ورؤية القذافي لحل مشكلة دارفور ودور الاتحاد الافريقي في الاقليم».

يذكر أن ليبيا وبريطانيا كانتا قد وقعتا في شهر يونيو الماضي بطرابلس على رسالة تتعهد فيها لندن بتقديم المواد والمساعدة الضرورية لتمكين ليبيا من تحويل برامجها لانتاج أسلحة الدمار الشامل والتي سبق وأن تخلت عنها الى برامج سلمية.

وبموجب تلك الرسالة تعهدت بريطانيا بتقديم الدعم الدولي لليبيا عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حال تعرضها لأي اعتداء أو تهديد باستعمال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية وبالعمل بشكل مباشر أو من خلال المجتمع الدولي على تقوية قدرات ليبيا الدفاعية بما يمكنها من أن تكون قادرة على حماية أمنها وسلامة أراضيها من كل التهديدات.

تلاميذ غير مسلمين يصومون اسوة بابناء الجاليات المسلمة

اساتذة ومسؤولون يحذرون من توتر في المدارس الفرنسية بسبب رمضان

باريس ـ «القدس العربي» ـ من شوقي أمين:

أعادت مشاجرة بين تلاميذ مسلمين في مدرسة في مدينة ليون بجنوب غرب فرنسا الى الواجهة المشاكل التي باتت تواجهها المدرسة الفرنسية مع تلاميذ الجالية المسلمة.

واندلعت المشاجرة بسبب اقدام تلميذة على «أكل رمضان» علنا في ساحة المدرسة مما اثار بقية التلاميذ الصائمين.

فبعد القلاقل التي عرفتها المدارس الفرنسية مع معظم الاباء بسبب الأكل الحلال في المطاعم ولحم الخنزير والحجاب، أصبح شهر رمضان يمثل معضلة حقيقية لمسؤولي المدارس وحتى وزارة التربية، وكذلك الأساتذة والمدرّسين الذين باتوا يشتكون من قلة تركيز بعض تلاميذهم في الأقسام بسبب الصيام، الى جانب غياباتهم المتكررة.

ورغم أن مسؤولي هذه المدرسة حاولوا احتواء الحادثة بسرعة، تفاديا لتطورات أخرى محتملة، الا أن تقريرا صدر في 2004 عن المفتش العام للتربية الوطنية، أوضح بشكل صريح أن «شهر صيام المسلمين مناسبة تثير التوتر في عدد من المدارس الفرنسية». واضاف التقرير أن الأساتذة عادة ما يشتكون من «التعب الكبير والارهاق الذي يطال التلاميذ المسلمين بسبب الصيام» لدرجة أنهم «يضطرون للنوم في قاعات المكتبات في أوقات الاستراحة».

في السياق، عبرت كثير من النقابات الممثلة لقطاع التربية والتعليم في البلاد عن قلقها من تفاقم حالات الاغماء التي عادة ما تطال الفتيات الصائمات، فضلا عن غياب التركيز واهمال الدروس، ونبهت الى أن ثمة مناطق معينة في البلاد تكثر فيها مثل هذه الحالات، وهي المناطق التي تقطنها الجاليات المسلمة، كما هو الشأن في ضاحية سانت دوني قرب باريس التي باتت تعرف اقبالا لافتا على التدين وتطبيق الشعائر الاسلامية.

ولفتت التنظيمات النقابية الى أن عددا من التلاميذ الفرنسيين غير المسلمين أصبحوا بدورهم يصومون شهر رمضان «من باب التقليد أسوة بزملائهم المسلمين، كما أن مفرداتهم وتعابيرهم عبارة عن مزيج من الثقافة الفرنسية والاسلامية، وعادة ما يحلفون بالقرآن أو باسم الله، تفاديا للتهميش أو الاقصاء بعدما أصبحوا أقلية».

وأمام هذا الاشكال الجديد القديم الذي سيضع لا محالة المدرسة الفرنسية على محك واقعها الاجتماعي المتعدد، كما فعل الحجاب، الذي تم التعامل معه بطريقة ايديولوجية تلبست في لبوس القيم العلمانية ومنطلقات الفكر الحر والدفاع عن نموذج الحياة الغربية، سيفتح رجالات السياسة دون شك ملف رمضان في المدارس ان لم يتم التعاطي معه بأسلوب عقلاني.

ويُخشى ان يفتح الموضوع شهية اليمين المتطرف الذي يقول انه يخشى من «اسلمة فرنسا»، على حد تعبير فيلب دوفيلييه زعيم حزب «الحركة من أجل فرنسا» المتطرف والمرشح للانتخابات الرئاسية القادمة، الذي يحمل في جعبته مشروعا سياسيا ردعيا تجاه الجالية الاسلامية وأبنائها لحماية فرنسا «من التشويه الاسلامي والتقاليد التي لا تتماشى والحضارة الغربية»، كما قال.

كما يتوقع عدد من المراقبين أن يكون موضوع الاسلام في فرنسا و الهجرة، في صلب الخطاب «الشعبوي» لأطياف اليمين المتطرف في الحملة الانتخابية لرئاسيات العام 2007 ، وهو الخطاب الذي بدأت تتفاعل معه شرائح واسعة من المجتمع الفرنسي نظرا لتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتعاظم أرقام البطالة، بالاضافة الى تنامي مشاعر كره الأجانب لعدد منهم خاصة المسلمين.

والمفارقة أن استطلاعا للرأي أثبت أن نحو 48% من المسلمين الفرنسيين لا يشعرون بعدائية المجتمع الفرنسي لهم، على عكس بريطانيا واسبانيا التي يشعر مسلموها بعدائية تجاههم بنسبة 71 و 76%، بحسب ذات الاستطلاع الذي قام به مركز «بيو ريسارتش» (Pew research) الأمريكي.

اسبانيا تسجن 70 جزائريا بتهمة الارهاب

■ الجزائر ـ يو بي أي: كشف رئيس الفدرالية الأوروبية للجمعيات الجزائرية نور الدين بلمداح أن السلطات الإسبانية أدانت 70 جزائريا بتهمة الإرهاب.

وأوضح بلمداح الذي يشغل أيضا منصب رئيس الجالية الجزائرية في إسبانيا، في تصريح نشر امس الخميس، أن السلطات الاسبانية «تلصق بسهولة تهمة الارهاب والإنتماء إلى القاعدة بالجزائريين المقيمين في اسبانيا»، مشيرا الى وجود 70 جزائريا في السجون الاسبانية مدانين في قضايا الإرهاب.

واكد في مؤتمر صحافي عقده بالعاصمة الجزائرية أن «الحكومة الجزائرية على دراية حاليا بالتجاوزات الخطيرة التي تمارسها السلطات الإسبانية في حق الجزائريين الذين غالبا ما ذهبوا ضحية مواجهة تنظيم القاعدة في اسبانيا وكبش فداء جراء التعاون بين المخابرات الإسبانية والأمريكية».

ودعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى «التدخل لدى الحكومة الاسبانية لتوقيف المظالم عن الجزائريين الذين يشار اليهم دائما بأنهم قادة الشبكات الارهابية باسبانيا».

وقال بلمداح أنه بصدد عقد لقاء مع رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم لطرح «قضية المسجونين الذين من أبرزهم أحمد ابراهيم المتهم بنشر فتاوى تحرض على الارهاب وتمويل القاعدة»، مشيرا الى أنه يملك وثائق سيضعها بين أيدي المسؤولين الجزائريين تؤكد براءة ابراهيم من التهمة.

وكان القضاء الإسباني أدان أحمد ابراهيم (62 سنة) بالسجن عشر سنوات في نيسان/ابريل الماضي، بعد أن اعتقل العام 2002 بتهمة نشر 120 ألف فتوى وحديث نبوي في موقع على شبكة الانترنت، فسرها قاضي التحقيق الشهير بالتثار غارثون على أنها تحريض على القتل.

يذكر أن رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الانسان التابعة للرئاسة الجزائرية فاروق قسنطيني كشف أن نحو 300 جزائري يقبعون منذ سنوات في سجون خارجية للاشتباه بتورطهم في قضايا ارهابية.

دول الاتحاد الاوروبي تتفق على مبدأ نشر عناصر مسلحين على متن الطائرات

لوكسمبورغ ـ من اود جونيه:

اتفق وزراء النقل الاوروبيون امس الخميس في لوكسمبورغ على تعزيز القواعد لضمان الامن على متن الطائرات مما يمنح الدول الاعضاء في الاتحاد حق نشر عناصر مسلحين فيها.

وفي ختام نقاشات مقتضبة اعلنت وزيرة النقل الفنلندية سوزانا هوفين، التي تتولى بلادها الرئاسة الدورية للاتحاد، التوصل الى «اتفاق سياسي» حول الاقتراح الذي تقدمت به المفوضية الاوروبية العام الماضي بشأن مراجعة القوانين.

وكان الاتحاد الاوروبي تبنى بعد هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 في الولايات المتحدة، قواعد مشتركة حول تفتيش الركاب وحقائبهم وحمولات الطائرات والبريد ومراقبة العاملين على الارض او حتى المنافذ الى المواقع الحساسة في المطارات.

الا ان المفوضية سجلت مع بدء تطبيق هذه الاجراءات وجود ثغرات فيها بسبب غياب التدابير المشتركة لضمان الامن خلال الرحلات الجوية.

ولا يفرض النص الذي اتفقت عليه دول الاتحاد نشر قوات امن على متن الطائرات، لكنه يقر بحق كل دولة في «ان تقرر ما اذا كانت تريد نشر عناصر مسلحين على متن طائراتها» او على «طائرات منحتها تراخيص».

وقد تحمل العناصر الامنية اسلحة شرط ان توافق الدول المعنية على ذلك «وفقا لقوانينها».

وقال وزير النقل الفرنسي دومينيك بيربن ان الاتفاق «يرسخ وضعا قائما ويؤكد على سيادة الدول الاعضاء في هذا المجال».

واضاف ان دولا في الاتحاد الاوروبي منها فرنسا تلجأ في حالات محددة الى هذه الاساليب.

وبصورة عامة، ترغم القواعد الجديدة دول الاتحاد على اتخاذ تدابير لمنع «الاشخاص غير المأذون لهم» من الدخول الى قمرة القيادة اثناء الطيران واللجوء الى «تدابير امنية مناسبة» تجنبا «للتدخل غير المشروع اثناء الطيران».

كما ينص الاتفاق على ارغام شركات الشحن او الشركات الخاصة باعداد الوجبات على الطائرات والتي يستطيع العاملون فيها من الوصول بسهولة الى المناطق الحساسة في المطارات، على اعتماد برامج امنية مطابقة للمعايير الاوروبية.

الا ان البرلمان الاوروبي الذي يتقاسم السلطة التنفيذية مع الدول الاعضاء في هذا الخصوص، اعتبر لدى درس هذه التدابير خلال قراءة اولى في حزيران (يونيو) انه يجب على الحكومات والمطارات وشركات الطيران ان تساهم في تمويلها.

وبما ان الدول الاعضاء لا ترغب في ان تطبق هذه النقطة، فان تمريرها سيلتزم قراءة ثانية على الارجح في البرلمان دون تحديد موعد لذلك.

وبعد كشف خطة ارهابية الصيف الماضي في بريطانيا لتفجير طائرات في الجو فوق الاطلسي لجأت الدول الـ25 الى تعزيز بعض الاجراءات الامنية في المطارات للحد من مخاطر ادخال مكونات سائلة لصنع المتفجرات الى طائرات.

وسيمنع الركاب المسافرون في دول الاتحاد الاوروبي قريبا من نقل سوائل يزيد حجمها عن 100 ملل باستثناء الرضاعات او السلع التي يتم شراؤها من السوق الحرة لكن بشروط.

واتخذت الاجراءات الامنية المتعلقة بالسوائل لتصبح مطابقة لتلك المعتمدة في امريكا وكندا. وقال وزير النقل الفرنسي ان الهدف منها سيكون جعلها «قانونا دوليا» من خلال هيئة الطيران المدني الدولية. (ا ف ب)

القضاء الاسباني يبرئ مغربيا كان معتقلا في غوانتانامو من تهم الانتماء لـ«القاعدة»

مدريد ـ «القدس العربي»:

برأت المحكمة الوطنية الاسبانية مهاجرا مغربيا كان معتقلا في غوانتانامو من تهمة الانتماء الى تنظيم القاعدة، وهو ثاني مغربي يحصل على البراءة بعد اعتقاله في غوانتانامو.

وأصدرت المحكمة حكمها لصالح شخص اسمه لحسن أقصريين مساء الأربعاء بعدما تبين لها أن الذي قضى ثلاث سنوات في معتقل غوانتانامو في أعقاب اعتقاله من طرف القوات الأمريكية خلال الحرب ضد الطالبان لا ينتمي الى تنظيم القاعدة.

وكان أقصريين يقيم في اسبانيا ثم التحق بأفغانستان لتعلم علوم الدين الاسلامي وفق تصريحاته وخلال الحرب الأمريكية أصيب بجروح في القصف وجرى اعتقاله وتسليمه الى القوات الأمريكية التي نقلته في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 الى قاعدة غوانتانامو الى غاية 18 تموز/يوليو 2005 حيث جرى تسليمه الى القضاء الاسباني الذي كان يطالب بالتحقيق معه في قضايا مرتبطة بالحركات المتطرفة في اسبانيا.

وكانت النيابة العامة تتهمه بالانتماء الى خلية القاعدة في اسبانيا برئاسة الاسباني أبو الدحداح المعروف باسم عماد الدين بركات الذي كان يتهمه القضاء بالتورط في تفجيرات 11 ايلول/سبتمبر.

وتبين للقضاء أن جميع التهم الموجهة الى أقصريين غير قائمة على أسس قانونية صلبة ومن ضمنها تسجيلات صوتية تلفونية اعتُبرت غير قانونية، علاوة على محضر تحقيق كان قد أنجزه ضابطان اسبانيان مع أقصريين في قاعدة غوانتانامو. وقضت المحكمة ببطلان المحضر لأنه أجري في منطقة (قاعدة غوانتانامو) لا تشملها ضمانات قانونية محلية أو دولية وتتنافى والقانون الجنائي الاسباني الذي يضمن سلامة الاستنطاق والتحقيق.

ويعتبر أقصريين ثاني مغربي جرى اعتقاله في أفغانستان ونقله الى غوانتانامو يتم الافراج عنه. وكان الأول وهو محمد حامد عبد الرحمن الذي قررت المحكمة العليا الافراج عنه السنة الماضية بسبب غياب الضمانات القانونية خلال اعتقاله في القاعدة الأمريكية.

المغربي لحسن أقصريين